قانون الاحزاب السياسية في العراق

م. بدرية صالح عبد الله (*)

المقدمة:

تعد الاحزاب السياسية في اي دولة هي عنصر اساس في مؤسساته السياسية وهي ظاهرة اجتماعية سياسية تتطور وتتجدد مع تطور فلسفة النظام السياسي وهي التي تقود المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير نحو الأفضل بمعنى ان وجود الاحزاب أداة فعالة في عملية الاصلاح وتختلف فاعليتها ونشاطاتها حسب طبيعة الانظمة السياسية. لهذا فان تحول النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي احدث التغيير في النظام الحزبي المعتمد من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، ان هذه التعددية جاءت مفرطة وغير محددة وذلك لغياب الاطار القانوني الذي يحدد وجود هذه الاحزاب وينظم عملها.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى بيان او توضيح اثر رد فعل قانون الاحزاب السياسية في تحقيق الوحدة الوطنية في العراق بعد ان شهد العراق خلال فترة الانتقال من الحزب الواحد الى التعددية بعد عام ٢٠٠٣ حالة من الفوضى السياسية فيما يتعلق في انتشار واتساع الظاهرة الحزبية بشكل غير مقنن اثر في الوحدة الوطنية.

اهمية البحث:

تأتي في ضوء صدور قانون الاحزاب الوطنية بعد تطبيق التعددية الحزبية في العراق لسنوات طويلة بدون وجود قانون الاحزاب السياسية وبالتالي تأتي اهمية هذه الدراسة في محاولة اظهار الجوانب الايجابية في فقرات هذا القانون والوقوف عندها

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.

ومحاولة تعزيزها في المستقبل لتمثل الاحزاب وفق هوية وطنية جامعة لكل المذاهب والأطياف في المجتمع.

فرضية البحث:

يؤدي صدور قانون الاحزاب السياسية الى ترصين وتقنين وجود الاحزاب بشكل تؤدي فيها ادوار رئيسة في تحقيق الوحدة الوطنية اذا ما طبقت فقراته بالشكل الصحيح.

الفصل الأول: الوحدة الوطنية

المبحث الاول: مفهوم الوحدة الوطنية:

يكمن في تحديد ماهيتها وحدودها والذي سيجنبنا الوقوع في ضبابية المفهوم اذا ما استعمل لغايات بعيدة اصلا عن المعنى الحقيقي لها. وترى ان الوحدة الوطنية من المفاهيم التي وجدت لها مكانا في القاموس السياسي حديثا لذلك فإذا ما اردنا تحديد بدقة وتجاوز اللبس والتداخل المفاهيم من المفاهيم الاخرى والتي تقترب منها فان ذلك يفرض علينا اولا تحليل هذا المفهوم الى مفردات الاساسية المكونة له ، فالوحدة كفلسفة سياسية قد حظيت بالعديد من التعريفات لكنها في الوقت ذاته لم تتفق غلى رابط جامع لهذا المفهوم . من هذه التعاريف ما ذهب اليه (حامد ربيع) عندما عد الوحدة[1] : المنطلق الحقيقي لخلق الارادة المتكاملة من جانب والتعبير الشكلي عن مفهوم التكامل الاجتماعي والسياسي من جانب اخر . أما (غانم محمد صالح) يرى الوحدة ما هي إلا مفهوم اثير ويتأثر في اغلب الاحيان وهو مرتبط في عملية التجميع ازاء عدد خارجي[2]. ان الوحدة تتمثل في شعور الافراد داخل المجتمع بالرغبة في التقارب في اطار المجموعة الواحدة بحكم الروابط والخصائص المشتركة التي تصب في مصلحة الجماعة بصورة طواعية وعبر الاطار السياسي . ونرى ان مفردة

---

١ عبد الجبار احمد عبد الله ،العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ،اطروحة الدكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢،ص ١٥ .

٢ غانم محمد صالح ،العراق والوحدة العربية بين (١٩٣٩/١٩٥٨) الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٣ .

الوحدة تتداخل معها مفاهيم اخرى تقترب كثيرا او قليلا منه كالاندماج والتكامل للتمييز بين هذه المفاهيم سنتطرق لكل واحدة منها .

الاندماج كما يعرفه (محمد السيد سعيد) كونه عملية اجتماعية تعنى بتكوين جماعة اكبر بالتحام جماعات فرعية اصغر، وتتضمن تلك العملية وحدة الاعراف، والقوانين والنظم الادارية التي توجه حركة الموارد والأشخاص والأفكار وقد يتطلب الاندماج معاملات شتى بين المناطق والسكان داخل الجماعة المندمجة ولكنها مع ذلك تظل تؤكد وحدة الجماعة[٣] في حين ان هناك من عرفه ضمن اطاره القومي وعده ادماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجغرافية، في الدولة القومية الواحدة، او تجميع الجماعات المتباعدة ودمجها في صورة اكثر تكاملا او محاولة لخلق قومية واحدة في عدة جماعات صغيرة[٤]وان ما يميز (الاندماج) عن (التكامل) ان الاول يعبر عن درجة من التفاعل والانسجام داخل الوحدات المكونة للنظام، اما الاخر فهوة نتيجة وهوة حالة نظام تعمل اجزاءه وتقوم بوظائف حيوية وبذلك نستطيع القول ان الاندماج يسبق الوحدة وان كليهما يجب ان يتم سلميا ومن ثم فسوف ينجز التكامل باعتبار ان الوحدة هي اللبنة الاولى نحو تحقيق التكامل. اما مصطلح الوطنية كما يراها (البستاني)، وكما يفهم في سياق فهمه لها بأنها تتضمن عنصرين اساسيين هما: الارض واللغة والعادات المشتركة، اذ عد الارض اساس المجتمع الوطني، اما اللغة فقد عدها الرابطة الوطنية، والعادات المشتركة فيراها المكون الاساس للإخوة الوطنية[٥] اما (ساطع الحصري) يعرفها كونها تعني حب الوطن والشعور بارتباط باطني نحوه، وهي في تقديره اقوى النزاعات الاجتماعية المتأصلة في نفوس البشرية[٦] وينطلق الدكتور رياض عزيز هادي من منطلق اكثر شمولية ليؤكد بان الوطنية تعني التعلق بأرض الاجداد

---

٣ خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٥.

٤ اكرم بدر الدين، ازمة التكامل والتنمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(٦٨)، ١٩٨٢، ص١٨.

٥ ناصيف انصار، نحو مجتمع متجدد، مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي، ط ٤، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٢٧.

٦ ساطع الحصري، اراء وأحاديث الوطنية والقومية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٥.

والتمسك والإحساس بالقيم المشتركة، والتفكير، والرغبة في العيش معا.[٧] في حين عدها دكتور (عبد الجبار احمد عبد الله) المشاعر الداخلية التي يشعر بها الفرد باتجاه تربته.[٨] اما (الموسوعة الامريكية) استعمال هذا المصطلح للتأكيد على المشاعر الوطنية وتغذيتها العوامل تؤدي الى الشعور بالفخر والاعتزاز بمآثر الماضي والاستعداد نحو تكوين مجتمع اكثر قوة وتماسكا من خلال المستقبل وتعني بمجملها حب الوطن وأرضه وشعبه وتاريخه.[٩] مما تقدم نستطيع القول ان الوطنية ما هي إلا تعبير عن الشعور الذي يقود الى تماسك الافراد وتوحدهم ومن ثم ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه وهذا الشعور يتولد منذ ارتباط الفرد في اول عهده بالبيئة التي يعيش فيها ومن خلال المشاعر التي تتولد لدى الوطني والتي لا تستند الى التفكير بقدر ما تستند الى العاطفة فان ذلك يقود الى ما يعرف (بالمواطنة والمواطنية). اما تعريف الوحدة الوطنية يرى (دكتور صادق الاسود) بأنها صهر العناصر السكانية المختلفة بوحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة او بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح متميزة عن الدول الاخرى.[١٠] كما انها لا تعني مجرد تشكيل امة واحدة داخل اطار الكيان السياسي للدولة وإنما نشر الشعور بالانتماء لدولة واحدة والإحساس بالتطابق مع الجماعات الاخرى في تلك الدولة التي تشترك في نفس الهدف . بمعنى لابد ان يكون هناك حد ادنى من الاتفاق حول القيم التي تعد ضرورية للإبقاء على النظام الاجتماعي والتقريب بين الهويات، والانتماءات الفرعية، ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز شعور افرادها بانتمائهم سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا الى الدولة القائمة والتي عادة ما تصبح في ضل وجود الوحدة الوطنية والولاء للدولة عنصرا يغني المجتمع مع اهمال المشاعر الخاصة

---

٧ رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٤٠٧.

٨ عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

٩ Encyclopedia Americana, New York, 1979, pp.403

١٠ د. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، محاظرات مطبوعة، ١٩٧١، ص١٣٩، وقد تبناها كل من دكتور رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧، عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، ص١٣.

العرقية او الطائفية او المذهبية.[١١] ويرى الدكتور رياض عزيز هادي هي انها التعلق بالارتباط بأرض الاجداد وكذا التمسك والإحساس بالقيم المشتركة والتفكير بالرغبة والعيش معا. فيما يعتقد الدكتور ناظم عبد الواحد جاسور الوحدة الوطنية هي العملية التي تعني تحقيق الاندماج الاجتماعي وتلاحم عناصر الامة وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة بعضها عن بعض الخصائص الذاتية (مذهبية وعرقية) في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين سارية المفعول على كل اقاليم الدولة وتنطبق على كل افراد المجتمع بدون تمييز او محاباة على اساس اللون او القومية او الجنس.[١٢]

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات الوحدة الوطنية

مقومات الوحدة الوطنية

ان بناء الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع تحتاج الى مقومات وهذه المقومات تؤسس لبناء سليم البنية الدولة واستقرارها ، وابتعادها عن التمزق و التمترس الديني والقومي والطائفي والقبلي، لذلك فان اي مجتمع يحتاج الى عدة مقومات لبناء الوحدة الوطنية فيه ومن أبرزها:

١- تعزيز بناء الديمقراطية وثقافة الحوار داخل المجتمع الواحد: تلعب الديمقراطية دورا مهما معززا لتماسك المجتمعات واستقرارها لأنها تعطي مجالا للتعبير عن الرأي وحرية المعتقد وتجسد المساواة في الحقوق فلا يمكن تصور مجتمعا متماسكا وبلد مستقرا بدون وجود ممارسة ديمقراطية، وآليات التعزيز الديمقراطية وتحقيق الوحدة الوطنية، ومن هذه الآليات: [١٣].

أ الاعتراف بالتعددية السياسية وتبني الاعتراف بحرية الرأي والتعبير والمعتقد .

ب الاعتراف بحياة العامة والخاصة وإقرارها وتبنيها في دستور البلاد .

---

١١ صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، ص١٥٧.

١٢ د. ناظم عبد الواحد جاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٦٨٥.

١٣ رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٨٧.

ت تبني آلية انتخابات نزيهة تمثل عموم المجتمع تؤدي الى تأسيس سلطة تنفيذية وتشريعية والتداول السلمي للسلطة.

كما ان القواعد التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي هي المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق وما عليهم من واجبات دون اي تمييز بين افراد المجتمع ،فضلا عن هذه القواعد هناك عدة اليات لتعزيز الديمقراطية منها وجود الاحزاب السياسية الفاعلة وإجراء انتخابات دورية وتشكيل البرلمان وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة . وهي اليات تعزز الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع[١٤] كما ان وجود التعددية ووجود نظم ديمقراطية معادلة مهمة تضمن وجود وترسيخ الوحدة الوطنية، ومن اهم المداخل الضرورية لإنهاء الازمة بين الدولة والمجتمع هي تطوير مستوى المشاركة السياسية وتوطيد اركان المشاركة الديمقراطية[١٥] عن طريق تنمية مؤسسات المجتمع المدني، والسماح بإنشاء الاحزاب السياسية والتشكيلات الثقافية والاقتصادية، وحرية التعبير عن الرأي والانتخاب . ومن الملاحظ ظلت الانظمة السياسية المتعاقبة تكرس التعبئة بدل المشاركة السياسية وظلت نتائج الانتخابات رهينة بإرادة الحاكم لا تعبير عن ارادة المجتمع لذلك يجب ان تكون الانتخابات تعبير عن مشاركة سياسية حقيقية. اذا الانتخابات ايا كان شكلها وطبيعتها لابد وان تؤدي الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية التي من دونها لا يمكن الحديث عن المشاركة الحقيقية[١٦] ان وجود الديمقراطية في اي بلد يؤدي الى تعزيز افضل صورة للوحدة الوطنية قائمة على التعايش السلمي والتسامح بين الهويات الدنية والوطنية بين الاقليات الاثنية والقوميات الاخرى، وهو الحل الاسلم للوصول الى ثقافة واحدة وطنية بشكل تدريجي بما يعزز الهوية الوطنية الواحدة[١٧]. اذا اقامة دولة وطنية قائمة على اساس القانون والمساواة هي

١٤ عامر حسن فياض ، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة حمورابي ، بغداد ، العدد الثالث ، حزيران ، ٢٠١٢ ، ص١٢.

١٥ د.على دريول محمد ،اعادة تشكيل الهوية الوطنية مقدمة لبناء عراق ديمقراطي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ، ٢٠٠٨ ، ص٦٧٨.

١٦ بشيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، دار الساقي، لبنان، ٢٠١٣، ص٢٨٩.

١٧ نادية سعد الدين ، الشروط المعززة ومستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة ، ملحق السياسة الدولية، العدد (١٩٥) ، يناير ، ٢٠١٤ ، ص١٣.

الطريق لتحقيق الوحدة الوطنية.[١٨] اضافة الى ان الروح العقلانية هي احدى الصفات الاساسية للوطنية لذا ستكون الديمقراطية والمشاركة السياسية ضرورة مهمة لبناء الوحدة الوطنية. ولا ننسى دور النخب الوطنية داخل الدولة وتحديد الاولويات والضرورات الاساسية لتحقيق الوحدة الوطنية، ويجب ان تتمتع هذه النخب الحاكمة بالشرعية لان الشرعية هي الاساس لبناء الدولة المدنية وتحقيق الاستقرار لان هذه النخبة تحظى بالدعم من المجتمع لإدارة شؤونه اليومية ولإشباع حاجات المواطنين سواء الخارجية والداخلية ولحماية حقوق المواطنين الضرورية وصيانتها .

٢- بناء نظام اجتماعي عادل لجميع الفئات والمكونات الاجتماعية قائم على اساس المواطنة: ان وجود تعددية حزبية يعطي المجال للفئات والمكونات الاجتماعية والتوجهات السياسية المختلفة للأفراد للتعبير عن ارائهم وأفكارهم لان وجود الاحزاب ضرورة اساسية لوجود الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية ، ويظهر دور هذه الاحزاب واضحا من خلال الانتخابات النيابية ودورها في تشكيل الحكومة وتطبيق برامجها السياسية التي انتخبها الافراد لأجلها في حين تعمل الاحزاب التي اخذت اقلية برلمانية في تشكيل المعارضة البرلمانية داخل البرلمان وبذلك تكون الحياة الحزبية الصورة الصحية للعمل الديمقراطي وتعزيز صور التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع . بمعنى اخر ان الانتخابات من الممكن ان تفيد في وضع الافراد على عتبة المواطنة ان افرغت الاحزاب السياسية والشخصيات السياسية المشاركة في الانتخابات من برامجها كل عوامل شخصنة السلطة والنزعة الطائفية والمذهبية والعشائرية لصالح البرامج الوطنية وهنا لابد من التأكيد على ان الضرورة تقتضي ان يكون هذا التحول منفذ على ارض الواقع وليس مجرد شعارات تطرح اثناء الحملة الانتخابية وتنتهي بانتهاء

١٨ خميس البدري ، الثقافة السياسية والنظام السياسي نقد المفهوم الغربي للثقافة السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٢٨) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٤ ، ص٩٤.

١٩ احمد بو دراع ، المواطنة : حقوق وواجبات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العددان (٤٣ – ٤٤) ، ٢٠١٤ ، ص١٥٣.

الانتخابات . وان اي مجتمع له ثوابت وقيْم وعقائدية وقانونية وسلوكية تعد[٢٠]محددات وقيود لأي حرية من الحريات وأهمها حرية التعبير عن الرأي وعدم الاخذ بهذه القيم تؤدي الى فوضى اجتماعية التي تقوم معها حياة ولا يستقيم معها عيش وبالتالي يؤدي عدم الاخذ بها الى الفوضى التي لا تقوم معها حياة ولا يستقيم معها عيش كما ذكرنا ، وان نجاح اي نظام سياسي في بناء الوحدة الوطنية يقوم بالضرورة على رأي القوميات الموجودة التي تمثل اطياف المجتمع وتوجهات هذه الجماعات والفئات ومدى ضمان الحقوق الاساسية لهذه الجماعات واستجابته لطموحاتهم وتجاوزها لانتماءاتهم الفرعية والولاء للدولة . كما ان المواطنة هي الرابطة[٢١]الاجتماعية الابرز التي تعبر عن المجتمع وهويته الخاصة والمتجسدة في مصالحة المشتركة والجامع الرئيسي المواطنين بدون فروقات قومية او قبلية عرقية. ان المواطنة تقوم على اساس يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على تنظيم هذا التناقض عن طريق تطوير وسائل الحق والقانون والعلاقة التي نسميها الترتيبية الاجتماعية التي نشأت عنها ولمعالجة هذه الترتيبات والطبقات معالجة عملية لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع الواحد بما يحقق ويضمن الاستقرار في المجتمعات وهذا ما يؤكده الدكتور عبد الرضا الطعان قائلا (كانت العدالة الواحدة من مقومات الحضارة العديدة التي تحرص السلطة السياسية في العراق القديم على توفرها كجزء من وجودها الفعلي او على الاقل استمرار وجودها) .

٣- بناء مؤسسات قائمة على قيم المساواة بين افراد المجتمع :- المؤسسات : هي نوع معين من المؤسسات السياسية يكرس النشاط السياسي اي انها انماط مستقرة من العمل السياسي ومن الرابطة السياسية وتتضمن ادوارا وقواعد وجماعات ومناهج قائمة في المجتمعات الانسانية وكل نمط منها يميل الى ان يكون له اهميته من القواعد في

٢٠ د. خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٨٢.

٢١ وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في ممارسة السلطة وبناء الدولة في العراق:الرؤية والاليات، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العددان ٤١-٤٢ ، شتاء-ربيع ، ٢٠١٤ ، ص١٣٢.

٢٢ د. ثناء محمد صالح عبد الرحيم ، قرائات في علم الاجتماع السياسي رؤية استشرافية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٩٥ .

المجتمع الذي يوجد فيه . وتقسم المؤسسات السياسية الى مؤسسات تخلق من قبل الافراد نتيجة الحاجة اليها وتضم مؤسسات لها مهام سياسية يعمل الافراد على ادارتها ومنها السياسات الحكومية والبرلمان والاحزاب السياسية ولها ايدلوجية معينة وحاجات مشتركة تخضع لقواعد مقررة وثابتة منصوص عليها في الدستور. لذلك هذه المؤسسات تضع اسس السلم والاستقرار داخل المجتمعات وتضمن حقوق المواطن الاساسية وتحقيق الاستقرار للدول والمجتمعات وضمان حقوق الافراد وسد احتياجاتهم كرديف مهم للدولة وربط الفرد بهذه المؤسسات ليزيد احساسه بقرب الدولة منه وتلبيه احتياجاته . ويعد وجود المؤسسات السّياسية مستقرة قائمة على اساس[٢] ديمقراطي ودستوري عاملا معززا لوجود الوحدة الوطنية، ولهذا فان تكوين او تاسيس اي مؤسسة يكون الحاجة اليها من قبل المجتمع وما تلبث ان تصبح فوق ارادة مؤسسيها مثال على ذلك الدولة. وهنا لابد ان نميز بين الدولة التقليدية ودولة المؤسسات حيث الدولة التقليدية هي دولة مشخصنة اي ان الدولة تتمثل بشخص يكون هو مصدر السلطات له سلطات مطلقة وهو الواهب للخيرات او الحارم منها . اما دولة المؤسسات فهي دولة تقوم على اساس تقسيم السلطات ليس بين افراد وجماعات . بل بين سلطات ومؤسسات مقرة في الدستور (التشريعية _ التنفيذية_ القضائية) . وان بناء دولة ما على اسس سليمة هو وجود فصل بين السلطتين المدنية والعسكرية لان وجود ترابط بين السلطتين العسكرية والمدنية يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي. اذا المؤسسة هنا هي طراز مستمر من السلوك الاجتماعي والحياة المشتركة بين الافراد داخل الجماعة الواحدة والحاجات المتعددة تدفعهم الى ان يطوروا عادات جماعية داخل الجماعة الواحدة او طرق مقبولة لتحقيق الاهداف المشتركة .[٥]

---

٢٣ ناظم نواف الشمري ، طه حميد حسن العمبكي ، ازمة المواطنة في العراق وسبل معالجتمها ، المجلة السياسية الدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العددان ٢٦-٢٧ ، ٢٠١٥ ، ص٣٦٥ .

٢٤ د.عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي ، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد ٣٤ ، ٢٠١٣ ، ص٤٠-٤١ .

٢٥ د. خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول لدولة القانون ، ط ١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤.

٤- تعزيز ثقافة التسامح بين فئات المجتمع : عرف التسامح اصطلاحا بأنه رؤية متفهمة او متحررة فكريا حيال العقائد والممارسات المغايرة او المضادة لعقائد الشخص المتسامح وممارسته. لذا فأن التسامح هو تفهم القيم والعقائد والافكار ويسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة على اساس شرعية الاخر دينيا وسياسيا كما يبنى التسامح على اساس وجود تقبل الاختلاف والتعددية . وهنا يكون التسامح ليس منةً او هبة بل حق و واجب المجتمعات لتعزيز الاختلاف والتنوع. ان بناء وقيام مجتمع على اساس مبادئ التسامح يحتاج الى بناء ثقافة سياسية بين الافراد وتكون الثقافة السياسية مرتكزا مهما في تكوين تماسك المجتمع وتطوره وهي احدى صور الثقافة العامة المهمة التي ترسم الصور المستقبلية لأي مجتمع . كما لعبت المشاركة السياسيّة[٢٧] عنصرا مهما في بناء الوحدة الوطنية وترسيخ التسامح وتعزيز دور اكبر للفرد داخل المجتمعات للمشاركة في الحكم والمشاركة السياسية مطلب اسّاس من متطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، ونرى ان معظم دول العالم الثالث لم تعرف المشاركة السياسية الحقيقية وبالتالي عانت تلك المجتمعات من ازمة في المشاركة، وتنشأ تلك الازمة عندما تطالب الجماعات المهمشة باشراكها بالحكم ، وللمشاركة السياسية اهمية كبيرة[٢٨] لانها ركن من اركان التنمية السياسية حاولت معظم البلدان التي حصلت على استقلالها الاخذ بمبدأ (المشاركة السياسية) ولكن معظم التطبيقات التي تم الاخذ بها في بلدان العالم الثالث كانت مشاركة مشوهة لم ترقى الى مستويات البلدان المتقدمة حيث ان المشاركة الفاعلة للافراد وفئات المجتمع تؤدي الى الانتقال في المجتمعات من مجتمع تحكمه

---

٢٦ علي عبود المحمداوي ، اشكالية التسامح والاعتراف بالاخر ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، بغداد ، العدد (٩) ، نيسان ، ٢٠٠٩ ، ص٨.

٢٧ عبد العظيم جبر حافظ ، المثقف والسلطة والتحول الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (٢٩) ، ٢٠١٤ ، ص١١١.

٢٨ د. خيري عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

٢٩ حميد حمد السعدون وآخرون ، استراتيجية التدمير وآليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه (الطائفية – الهوية الوطنية – السياسات الاقتصادية) ، ازمة الهوية في ظل الاحتلال ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٤٩.

٣٠ حميد فاضل حسن ، مبدأ التسامح أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، تموز ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧٦.

الولاءات والروابط الفرعية الى مجتمع تحكمه دولة القانون وترسيخ المؤسسات واستقلالها عن الاشخاص واولوية الولاء للوطن . كما ان وجود بناء اجتماعي سليم قائم على المساواة والعدالة بين جميع الافراد داخل المجتمع يضمن التماسك بين فئات المجتمع وبهذا يعزز بصورة تامة الوحدة الوطنية ، ونرى ان الجذور الاجتماعية لاي بلد تلعب دورا مهما في رسم العلاقات الاجتماعية في المجتمعات من التكوين الاجتماعي لبلد ما يهيئ الاوضاع اللازمة لامكانات ممارسة الحقوق والحريات للجميع اذا كان عادلا، اما في حالة عدم وجود عدالة اجتماعية فيؤدي ذلك الى اختلال في الحقوق والالتزامات ويلعب الترابط السياسي والاجتماعي والاقتصادي دورا مهما في تحقيق عدالة اجتماعية ويعزز بذلك الوحدة الوطنية، بمعنى ان وجود نظام سياسي عادل قائم على المساواة والحرية بين ابناء المجتمع الواحد دون تسلط جماعة او فئة اجتماعية على اخرى يعطي المجتمع تماسكا واضحا بين افراد المجتمع . وعند التحدث عن العراق فأن التسامح هو ضرورة لمعالجة جميع التراكمات التي واجهت الدولة العراقية والعمل على حل جميع المشاكل اهمها:

الجهل السياسي والثقافي لدى النخب الحاكمة نتيجة للجذور التاريخية لهذه التراكمات الموروثة فتجد ان معظم القوى السياسية العراقية قد تبنت مشاريع خارجية قومية وطائفية وأمميه منافية للوحدة الوطنية، مما أدخلها في احتقانات عديدة فيما بينها وبهذا اعاقة تكوين هوية عراقية متكاملة على اساس التسامح، لان وجود التسامح يخلق الهوية الوطنية التي تعزز الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع ويعطي المجتمع التنوع والانفتاح في تقبل الاخر من الهويات المحلية والداخلية الدينية، المذهبية والقبلية والمناطقية وتعطي بالنتيجة الانفتاح على الخارج دون ان تنغلق على ذاتها وبالتالي تبتعد عن جميع صور الاحتقان وعدم الاستقرار داخل المجتمع الواحد.[٣٢]

---

٣١ شهاب احمد الفضلي ، المواطنة والسلوك ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، بغداد ، العدد ٨ ، كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .

٣٢ د.رشيد عمارة الزيدي، اليات التعايش السلمي في العراق ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة سليمانية، ٥نيسان ، ٢٠١١، ص١٢٥_١٢٦.

اما التعصب والعصبية فهما نقيض التسامح والذي يفرض الصراع بدل التعايش والصدام بدل الحلول السلمية، وبالتالي يؤدي الى تفتيت المجتمع وتحويله الى خطر يهدد الهوية الجماعية والدولة. اذا يسهم التعايش السلمي في تحقيق الاندماج بين فئات المجتمع المختلفة ويسهم في تحقيق الاستقرار والامن في المجتمع ، وفي تعزيز الثقة والاحترام والمتبادلين، ثم يعمل على صهر الولاءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن الواحد، كل ذلك من شئنه ان يفضي الى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيقها.[٣٣]

٥- تعزيز قيم الولاء والانتماء داخل المجتمع الوطني : ان تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالانتماء لهذا البلد ، وهذا الشعور ينمي الوعي بالذات لدى الافراد والوعي بالاخر ، والوعي بالمواقف والسلوك وكل ذلك يسهم في بناء المجتمع والحفاظ على شبكة نسيجه الاجتماعي والحضاري . وليس هناك مجتمع يستمر بالتعايش دون ان يكون هناك نوع معين للوحدة وبدون عدد معين من الروابط بين اعضائه فالايدلوجية تخلق الوحدة بين اجزاء المجتمع وتعمل على خلق الولاءات للمثل العليا في المجتمع وتمنع الاختلافات والتناقضات بين افراد المجتمع . وهناك علاقات عكسية بين[٣٥] وجود قوة الدولة وبين قوة الولاءات[٣٤] الفرعية وتطورها ، اذ نرى الولاءات الطائفية والعشائرية تزداد في حالة غياب او ضعف الدولة وتضمحل في حالة وجود قوة الدولة، وهذا ما نراه في العراق في عام ٢٠٠٦ ثم ضعفت الولاءات بعد فرض الدولة سيطرتها . لذا ينبغي العمل بكل الوسائل[٣٦] المتاحة، وكل الجهات المعنية في العراق على ترسيخ مفهوم المواطنة الحقة وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين كل ابناء الشعب العراقي على اختلاف انتماءاتهم ومكوناتهم

---

٣٣ علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية (صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية) ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٣٧ ، اذار ٢٠٠٧ ، ص٨٩ .

٣٤ ميثم الجنابي ،العراق ، حوار البدائل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص٢١٧.

٣٥ فالح عبد الجبار ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ٣٤٧.

٣٦ سليم مطر ، يقضه الهوية العراقية ، مجلة ميزويوتايمة ، ط١ ، دار الحكمة الحرة ، بيروت . حزيران ، ٢٠١٠ ، ص ١٤_١٥ ، وانظر عبد الحسين شعبان ، جدل الهويات في العراق (الدولة والمواطنة) ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣٩.

واتجاهاتهم ، والعمل على الغاء كل اشكال التمييز على اساس الجنس او اللون او القومية او الدين او الطائفة او الانتماء السياسي، والمشاركة والعدالة بين جميع المواطنين العراقيين يوفر افاقا واسعة وفرصة للتعايش . بل يمكن ان يمهد لتحقيق[٧] الاندماج الاجتماعي وذلك لفعل تنامي الشعور لدى الجميع بانهم يعملون ويعيشون معا من اجل مستقبلهم المشترك ويكون للجميع حضور ومشاركة حقيقة في بناء المجتمع والدولة وكذا الانتفاع من ثروات البلد ومقدراته دون تمييز. بمعنى يمكن اعتماد مبدأ النسبية الذي تحدث عنه (ليبهارات) حلاً مرضياً لكل مكونات الشعب العراقي .

الفصل الثاني: الاحزاب العراقية بعد العام ٢٠٠٣ :

لقد شهد العراق انفتاح ديمقراطي باتجاه واضح نحو التعددية الحزبية جاءت بعد تجربية طويلة استمرت طويلا في الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد. وأفرزت تطورات ما بعد سقوط النظام العراقي حراك سياسي، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة ومنذ العام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية احزاب وهيكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها اسلامي والآخر علماني، وبعض الاحزاب كبير قوي و بعضها صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها يفتقد لذلك ؛[٣٩]بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة والبعض الاخر لم يظهر إلا بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الاول: اسباب الاتجاه نحو التعددية الحزبية في العراق بعد العام ٢٠٠٣:

ان تبني النظام الديمقراطي لعب دورا واضحا في الاتجاه نحو التعددية ، والديمقراطية عملية بناء ايجابي تحتاج الى مواد وموارد وأساليب ومناهج عمل عدة ، مما لا شك

---

٣٧ حسين علوان حسين ، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ ، ص١٥٧.

٣٨ آرنت ليبهارات، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة حسين زينة ،معهد الدراسات الاستراتيجية ، دار الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٨ ،مبدأ الديمقراطية التوافقية بديلاً عن نظام الديمقراطي التعددي .

٣٩ مهدي انيس جرادات ، الاحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة، الاردن، ٢٠١٠، ص١٥٢ .

فيه ان الانضمام الى الاحزاب والتنافس بينها هما من الخصائص البارزة للأنظمة الديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث ان الاخيرة من الاحزاب السياسية ذات توجهات مختلفة، وان هذه التعددية الحزبية هي نتاج طبيعي لرغبة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في ممارسة حقها الديمقراطي في العلن بعد حرمانها من ذلك لسنوات طويلة:[٤٠]

مما تقدم يمكن القول ان الوحدة الوطنية الحقيقية تتأتى من الوسائل السلمية والفدرالية في سبيل تدعيم الوحدة الوطنية و الديمقراطية كونها الفدرالية الطوعية وليست قسرية. وإذا كانت الفدرالية والوحدة الوطنية عملية قسرية او اكراهية مثلما كانت في ظل النظام السابق فإننا لا نجد الاحترام للتنوع الثقافي و الاجتماعي والسياسي بل سنجد سياسة الحزب الواحد وعندها سنرى اصوات لا تنادي بالفدرالية بالمعنى السياسي السليم بل بمعنى قد تبتعد من الفدرالية وتطالب بالانفصال والانقسام. وان سبل تعزيز الوحدة الوطنية داخليا هي في قبول التعددية والتنافس، والقبول بالاختلاف وتعدد الاراء وتنوع القوميات والاديان والطوائف وتنوع الاحزاب، اقرار واحترام مبدأ حقوق الاقليات كذلك استحداث مجلس خاص يعنى بالوحدة الوطنية ويضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل كل اطياف المجتمع العراقي. وطرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند على فكرة المواطنة الصادقة بغض النظر عن الجنس او العرق او الطائفة و انتهاج سبل العمل السياسي السوي .

كما ان اسقاط نظام الحزب الواحد المحتكر للعمل السياسي في العراق وفر مساحة سياسية واسعة للعمل مما مكن احزابا عدة وعلى مختلف توجهاتها من الظهور العلني ، حيث استطاع عدد من الاحزاب القديمة والمعروفة التي لم تتمكن من العمل داخل العراق ان تجد فرصتها في العمل و التأثير ، كما سارعت شخصيات من الداخل الى الاعلان عن تشكيل العديد من الاحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة .

---

٤٠ علي حسين حسن سفيح ، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي و العوامل المؤثرة فيها بعد عام ٢٠٠٣ ، دار المرتضى ، ص١٠٩ .

كذلك المجتمع العراقي يمتاز بالتعدد والتنوع من حيث تركيبته الدينية والقومية والاثنية، ومن ثم فان النظام الصالح والناجح هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي وينسجم معها، ويحاول ان يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية دون ان يلغي شخصيتها وتميزها، بمعنى ان يكون النظام قائم على التعايش والتعارف بين هذه المكونات، والتنافس السلمي والسياسي بينها على السلطة، واقتسامها والتشارك بها على نحو توافقي، هذا يمنح كل واحدة منها شعورا بالاطمئنان على وجودها وحقوقها وحريتها ودورها في ادارة شؤون البلاد دون شعور بالغبن او الظلم ويفرض التنوع في تركيبة المجتمع التعددية في الحياة السياسية لتكون الاطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي التي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته ووجوده ودوره في اطار وطن واحد، تدار شؤونه على اساس الاليات الديمقراطية.

اضافة الى ان شكل النظام الانتخابي الذي اعتمد النظام القائم على التمثيل النسبي كان سبب اخر ساهم في تبني النظام الحزبي القائم على التعددية الحزبية، اذ يتيح التمثيل النسبي لكل حزب فرصة للتمثيل في البرلمان، وما يتبع ذلك من الاخذ بنظام تعدد الاحزاب . حيث يخصص لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب مع عدد ما حصل عليه من أصوات. والناخب يعطي صوته لمرشح الحزب الذي يفضله وكله ثقة من ان هذا الوضع يشجع على قيام احزاب عديدة تحتفظ بوجودها المستقل عن بعضها البعض مما يستنتج قيام نظام تعدد الاحزاب.

ان التعددية الحزبية ظاهرة صحية ولاتستطيع عجلة الديمقراطية من دوران من دون هذه الاحزاب. كما وان اعتماد هذه الاحزاب على الوسائل السليمة لادارة النشاط السياسي شيء جيد ولكن ما نخشى منه هو ان يسود فيه نمط الادارة ويقوم على التصفيات المتبادلة وبهذا لن يكون شيء غير جيد من حيث النتائج والاثار.

---

٤١ ليث عبد الحسن الزبيدي، رشا رعد حميد، مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوة وتحدي الضعف ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العدد (٤١) ، ٢٠١٥ ، ص٣٥.

٤٢ خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٦٧.

كما يؤخذ على هذه التعددية الحزبية انها لازالت تعمل وفق قانون الاحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولى ادارتها بول بريمر ، وهذا القانون يثير الكثير من الاشكالات منها [٣] :

١. ان السلطة التي اصدرت هذا القانون هي سلطة غير منتخبة لاسيما اذ علمنا ان القانون صدر من بريمر نفسه باعتباره المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقت وهذا ما جاء في نص القانون نفسه .

٢. وان هذا القانون اعطى الحق حتى لاشخاص منفردين ان يكونو كيانات سياسية لغرض خوض العملية الانتخابية وهو مبدأ غريب انفرد به هذا القانون الباقي للتشريعات الانتخابية الموجودة في الدول الاخرى ، وهذا ما جاء في النظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ المتعلق وتصديق الكيانات السياسية .

٣. ان هذا القانون استوجب حصول اية منظمة او شخص على المصادقة الرسمية ككيان سياسي من المفوضية الخاضعة لسلطة الائتلاف .

٤. ان هذا القانون استوجب الحصول على توقيع (٥٠٠) ناخب مؤهل باعتباره العدد المطلوب للموافقة على الكيان السياسي.

٥. وفقا للمادة (٣٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي تنص على ان حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية والانظمام اليها مكفولة على ان ينظم ذلك بقانون .

بمعنى ان التعددية الحزبية تحتاج لوجود ضوابط محددة ونزيهة وموضوعية تنظم وجودها، ضوابط يتظمنها قانون عصري للاحزاب السياسية تخص وجودها القانوني. عبر تنظيم قانون للاحزاب السياسية العراقية ، شرط ان لا تتضمن هذه الظوابط فرض قيود على الاحزاب تتناقض مع جوهر الديمقراطية ، بل تقيد الايجابية والتنظيم للنشاط الحزبي في العراق وبما يخدم جميع الاحزاب .

---

٤٣ مشروع قانون خاص بالجمعيات المدنية والاحزاب السياسية ، اعد هذا القانون لجنة مكونة من (د. يحيى الحمبلي، د. محمد المحذوب ،د.عصام نعمان ،د.عبد الحسين شعبان ، د. خليل الحديثي ، كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، مركز الدراسات الوحدة الوطنية ، بيروت ، تشرين الاول ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٤.

٤٤ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

الفصل الثالث : قانون الاحزاب العراقي وانعكاسه على الوحدة الوطنية

ان اقرار قانون الاحزاب يؤدي الى اتخاذ قانون ينظم الحياة السياسية في العراق ،ومن ثم تحويل التأثير السلبي الى تأثير ايجابي لأنه سيكون الناظم لمجمل العملية السياسية ويفرغ الطبيعة الصراعية بين الاحزاب من محتواها السلبي، اضافة الى زيادة شعور المواطنين بقربهم من القرار السياسي اي زيادة وعيهم السياسي ويؤدي زيادة الوعي الى ادراك المشكلات السياسية الرئيسية التي يعاني منها المجتمع ، هذا فضلا عن زيادة اللحمة الوطنية بين عنصر المجتمع .

المبحث الاول : اهمية اقرار قانون الاحزاب

تنبع اهمية اقرار قانون الاحزاب من كونه سيضع حدا للكثير من الاشكالات منها :

١) ان الكثير من الاحزاب والقوى السياسية تندرج تحت صنف (الاحزاب الهيكلية) بمعنى انها احزاب تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد، وتفتقر الى قاعدة شعبية مؤيدة لها، وهذا ما اكدته نتائج الانتخابات، عندما خرج عدد كبير من الاحزاب والكيانات دون نتائج تذكر، مما اكد ضعف تأثير العديد من الاحزاب على الناخبين، الامر الذي يدعو الى اعادة تقيم دور هذه الاحزاب والقوى في الحياة السياسية .

٢) ان قانون يحدد عدد الاحزاب ويضع حد لكثرتها ، لان وجود هذا الكم الهائل من الاحزاب والحركات السياسية لا يمثل حالة صحية ولان فسح المجال امام هذا العدد الكبير من الاحزاب سيمكنها من ممارسة نشاطها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع المطلب الاساسي للتعددية . كما انها قد تساهم في تشتيت الاصوات و بالتالي تمنع حصول الكتل الكبيرة على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وهذا يعني ان تشكيل الحكومات في المستقبل سيظل يعتمد على الائتلافات.

٣) ان قانون الأحزاب سيضع اهم شروط تكوين الاحزاب وهو المؤتمر التأسيسي ففي اغلب الدول الديمقراطية لا يمكن ان يمنح الحزب لنفسه حق التأسيس ما لم يعلن

٤٥ سيناء علي، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١١ . ص١٢٢.

عن مؤتمره التأسيسي الذي تناقش فيه اسس نظامه الداخلي وإعلان مبادئه . اما عكس ذلك فلا يمكن له اكتساب الشرعية ولا دخوله اي عملية انتخابية ، اما المؤتمر التأسيسي فلا يعد صحيحا إلا اذا حضره عدد معين من ليصل في بعض القوانين الى (٥٠٠) عضو من بينهم ثلاث ارباع الاعضاء المؤسسين على الاقل كما تؤكد اغلب قوانين الاحزاب ، وهذا ما لم نجده في الكثير من الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات النيابية في العراق.

٤) ان قانون الاحزاب يستوجب وجود احزاب سياسية تمتلك نظام داخلي وفق معايير وأهداف معينة يستمد قواه من الدستور . في حين ان اغلب الاحزاب السياسية الموجودة تفتقر الى التنظيم فهي لا تعدو ان تكون اكثر من مجموعات من الموالين ترتكز حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي . وما يؤكد ذلك ان الكثير من الاحزاب التي سجلت في المفوضية لم تقدم نظامها الداخلي مع طلب التسجيل ، وهذا ما يتناقض مع شروط تقديم الطلب و التي تستوجب ان تقدم مع طلب الحصول على الترخيص للنظام الداخلي الذي يحكم تنظيم الكيان السياسي بما في ذلك طريقة اختيار الرؤساء و المرشحين [٦] .

٥) ان القانون سيضع حد للأحزاب التي تبني تنظيمها على اساس الانتماءات الثانوية لا على اساس الهوية الوطنية العراقية وهذا يتناقض مع نص المادة (٧) من الدستور والتي ايضا يتناقض مع المادة (٥) من قانون الاحزاب لسنة ٢٠١٥ .

٦) ان القانون سيحدد مصادر تميل الاحزاب ، وما يلاحظ على الاحزاب حجم تمويلها الذي يفوق الحد الطبيعي من اصدار صحف وتأسيس القنوات الفضائية وصولا الى الدعاية الانتخابية .

٧) ان قانون الأحزاب سيحدد الشروط الواجب توفرها في برامج الاحزاب ويكون الرقيب على هذه البرامج ، لان التعددية الحزبية تعني وجود احزاب متعددة لها برامج سياسية محددة وأفراد يؤمنون بهذه البرامج ويعملون على نشرها بين الافراد ويتعهدون بتطبيقها في حال الوصول الى السلطة ، ويبقى النجاح في الوصول

---

٤٦ سيناء علي ، مصدر سبق ذكره . ص١٢٣

للسلطة رهن بجاذبية البرنامج السياسي للحزب ومدى الاقبال عليه من الجماهير وكفاءة العناصر الذين يمثلون الحزب .

مما تقدم نرى ان قانون الاحزاب والذي هو مجموعة من القواعد التي تضعها الدولة تملي بها على الاحزاب ، وما يجب القيام به من الاعمال المشروعة وغير المشروعة من السياسات الحزبية كما يهدف ايضا تحديد مقومات الحزب ، وتنظيم انواع النشاطات التي يحق للحزب مداولتها ، والحفاظ على الاشكال المناسبة من التنظيم و السلوك الحزبي .

المبحث الثاني : مستقبل قانون الاحزاب في تعزيز الوحدة الوطنية

عند قراءة قانون الاحزاب السياسية الذي اقره مجلس النواب العراقي في ٢٧/اب/٢٠١٥ ، نرى هناك الكثير من الملاحظات منها الايجابية والتي تعزز العمل السياسي في العراق ومنها السلبية في طيات هذا القانون وقدر تعلق الامر في هذا المبحث الذي يتناول مستقبل قانون الاحزاب العراقية في تعزيز الوحدة الوطنية نرى اننا امام مشهدين اساسيين هما :

١) اما يؤدي قانون الاحزاب العراقية الى تعزيز الوحدة الوطنية فيما اذا طبقت فقراته بالشكل الصحيح .

٢) او يؤدي قانون الاحزاب العراقية الى بقاء هذه التنظيمات السياسية ذات تعددية مفرطة و التي تساهم في تشرذم الحياة السياسية وبقاء الوضع على ما هو عليه وفقا لمبدأ المحاصصة السياسية والطائفية و العرقية .

١. المشهد الاول : قانون الاحزاب العراقية يعزز الوحدة الوطنية :

ان المسيرة الديمقراطية الصحيحة تتطلب وجود تنظيمات وتجمعات سياسية وديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية ، وتكون متفقة قولا وعملا على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء من اطار التنظيم ام السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير الية انتخابات حرة وقانون ينظم عملها ومن اجل

٤٧ قانون الاحزاب السياسية العراقية لعام ٢٠١٥ ، الوقائع العراقية العدد (٤٣٨٣) ، لسنة ٢٠١٥ ، ص٣١ .

المحافظة على العملية الديمقراطية في العراق، وبعد اقرار قانون الاحزاب العراقي ووفقا لفقراته و المواد التي نصت عليه نرى اننا نعزز من الوحدة الوطنية ووفقا للمادة(٥) من القانون والتي تنص على:

اولا: يؤسس الحزب او التنظيم السياسي على اساس المواطنة وبما لا يتعارض مع احكام الدستور .

ثانيا: لا يجوز تأسيس الحزب او التنظيم السياسي على اساس العنصرية او الارهاب او التكفير او التعصب الطائفي او العرقي او القومي .

ثالثا: يمنع تأسيس الحزب او التنظيم السياسي الذي يتبنى او يروج لفكر او منهج حزب البعث المنحل .

اما المادة (٦) : تعميد الحزب او التنظيم السياسي الاليات الديمقراطية لاختيار قيادات الحزب او التنظيم السياسي .

اما المادة (٢١) : فقد نصت على للحزب او التنظيم السياسي الحق في :

اولا : المشاركة في الانتخابات و الحياة السياسية وفق القانون .

ثانيا : الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون .

اذا وفق المادة رقم (٥) و (٦) و (٢١) كلها عوامل تعزز العمل الديمقراطي في الحياة الحزبية حيث حددت الاحزاب على اساس المواطنة ونبذ الارهاب و العنصرية و التعصب الطائفي و العرقي والقومي ، كذلك عزز المشاركة السياسية وفق القانون اذا هي من الاليات الديمقراطية في تعزيز الوحدة الوطنية .

كذلك نصت المادة (٢٢):

اولا : للحزب او التنظيم السياسي صحيفة سياسية ومجلة سياسية او اكثر وانشاء موقع الكتروني وامتلاك واستخدام وسائل الاتصال كافة للتعبير عن اراءه ومبادئه وفق القانون .

ثانيا : يكون رئيس تحرير صحيفة او مجلة الحزب او التنظيم السياسي هو المسؤول عما ينشر فيها .

وجاءت المادة (٢٣) :

اولا: للحزب او التنظيم السياسي الحق في استخدام وسائل الاعلام لبيان وجهة نظره و شرح مبادئه وبرامجه.

ثانيا : تبتعد اجهزة اعلام الدولة عن التميز بين الاحزاب او التنظيمات السياسية في استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها الى المواطنين .

ونصت المادة (٢٤) وهي الاكثر تحديدا :

اولا: احكام الدستور و احترام سيادة القانون .

ثانيا: مبدأ التعددية السياسية و مبدأ التداول السلمي للسلطة .

ثالثا: عدم المساس باستقلال الدولة وأمنها وصيانة وحدتها الوطنية .

رابعا: اعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها .

خامسا: المحافظة على مادته الوظيفية العامة و المؤسسات العامة وعدم استغلالها لتحقيق مكاسب حزب او تنظيم .

سادسا: عدم تملك الاسلحة والمتفجرات او حيازتها خلافا للقانون .

سابعا: تزويد دائرة الاحزاب او تنظيمات سياسية بأية تحديثات على نظامه الداخلي وبرنامجه السياسي وأسماء الاعضاء المؤسسين و المنتمين حينما يطرأ عليها اي تغيير.

ثامنا: الاعلام دائرة الاحزاب او التنظيمات السياسية عن نشاطاته وعلاقاته بالأحزاب او تنظيمات سياسية او المنظمات السياسية غير العراقية .

تاسعا: تحريك الدعوى الجزائية ضد اي من اعضائه عند مخالفتهم لأحكام هذا القانون .

والمادة (٢٥) نصت على : على الحزب او التنظيم السياسي في ممارسته لأعماله الامتناع عما يأتي:

اولا: الارتباط التنظيمي او المالي بأي جهة غير عراقية او توجيه لنشاط الحزب او التنظيم بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية .

ثانيا: التدخل في شؤون الدول الاخرى .

ثالثا: التعاون مع الاحزاب او تنظيمات سياسية التي تحضرها الدولة او يكون الحزب او التنظيم السياسي او تنظيم سياسي منفذا للدول الاخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

رابعا: التنظيم والاستقطاب الحزب او التنظيم السياسي او التنظيمي في صفوف الجيش وقوى الامن الداخلي و الاجهزة الامنية الأخرى والقضاء و الهيئات المستقلة.

خامسا: استخدام دور العبادة ومؤوسسات الدولة وبما فيها التعليمية ولممارسة النشاط الحزبي او التنظيمي السياسي او الدعائي لصالح او ضد حزب او تنظيم سياسي .

اذا من خلال متابعة هذه المواد السالفة الذكر نرى فيها تعزيز للمواطنة و العمل السيسي المكفول باحترام احكام الدستور واحترام سيادة القانون كذلك التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة ،وعدم المساس باستقلال الدولة وامنها وصيانة الوحدة الوطنية اذا في حالة تطبيق فقرات قانون الاحزاب العراقي ،المذكور بالشكل الصحيح هذا ما يساهم في تدعيم الديمقراطية و الوحدة الوطنية ويرسخها وينظم الياتها ووسائلها .

٢. المشهد الثاني : قانون الاحزاب العراقي لا يعزز الوحدة الوطنية ،ويبقى الحال على ما هو عليه كما هو واضح وفي كل مرة يمكن الالتفاف حول اي قرار لان هذه الاحزاب لا تريد ان تخسر غنائمها من العملية السياسية فبقاء الوضع الراهن هو افضل لها من الاصلاح السياسي القائم اساسا على سن قانون الاحزاب العراقية ، خاصة تلك الاحزاب التي تملك اجنحة عسكرية و الفصائل المسلحة ، هذا الى جانب قضية الاعانات المالية وتمويل الفصائل المسلحة ، وإذا ما طبق فقرة الاعانات المالية من الدولة للأحزاب على اساس حجم الحزب داخل البرلمان و عدد المقاعد التي حصل عليها ، اذ سيقع الحيف على الاحزاب المتوسطة و الصغيرة الحجم اذ جاءت المادة (٤٤/ ثانيا) منسجمة مع رغبة الاحزاب الكبيرة .

اذا مما تقدم نرى ان اقرار قانون الاحزاب خطوة ضرورية لتنظيم وصياغة العمل الحزبي بالشكل الذي يجعل منه ذو فعالية ودور في انجاح العملية السياسية .

الخاتمة :

ان نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي وديمقراطي يحترم حقوق الانسان وحرياته تتطلب وجود تعددية سياسية حقيقية ، لان العمل الحزبي من انضج انماط العمل المجتمعي تأثيرا في المسار السياسي في الدولة الحديثة اذا ما قورن بأشكال العمل الاخرى ، وذلك بسبب قوة تماسكه الذاتي وقوة وحدته الفكرية والياته التنظيمية وإمكانياته الحاسمة في صناعة الرأي العام وقيادته . إلا ان الاحزاب لا يمكنها ان تؤدي رسالتها الوطنية التي أسست من اجلها الا اذا ما التزمت بمجموعة من شروط العمل الحزبي وهذه الشروط هي تبني قيم الولاء الوطني المعزز للوحدة الوطنية بعيدا عن الولاءات العائلية والعشائرية و الاثنية والمذهبية الضيقة وتجنب الاضرار بالنسيج المجتمعي و المصالح الوطنية الكبرى . كذلك العمل بعيدا عن اي ارتباط خارجي يصادر استقلاليتها وولائها الوطني. وتختلف الاحزاب العراقية في مدى التزامها بهذه الشروط والمحددات وهي تمارس نشاطاتها من فترة زمنية الى اخرى. ونرى الكثير من الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ عززت من الاستقطاب الطائفي والاثنية من خلال وقوفها موقف المدافع عن حقوق الطائفة او الاثنية وليس كما كان مرجو منها ان تدافع عن حقوق جميع العراقيين، وهذا يعود الى افتقارها الى مشروع وطني شامل يحافظ على هوية الدولة وكيانها وكذلك غياب العنصر الوطني عن ميدان النزاع و هذا الغياب يرجع الى ان احد اسبابه غياب قانون الاحزاب السياسية العراقية الذي يضعها امام نقطة مهمة هي مدى تطابق شعاراتها الوطنية مع التنفيذ على ارض الواقع. ووفقا لفقرات قانون الاحزاب السياسية العراقية نرى ان من مصلحتها ان تتطور الى احزاب سياسية تعتمد الوطنية العراقية بحيث تكون قادرة على استيعاب المواطن العراقي بغض النظر من التمايزات الطائفية والاثنية وهذا لا ينظم الامن خلال قانون الاحزاب السياسية العراقية. كما ان رجوع العراق الى ذاته يفترض الرجوع الى مكوناته الجوهرية عبر صياغة مشروع عملي للمعاصرة والعيش المشترك ومستقبل العراق ووحدته الوطنية واخراج الدولة من ازمتها هو الرهان التاريخي الاكبر لقواه الاجتماعية و الوطنية.

الملخص

البحث عبارة عن بيان او توضيح اثر رد فعل قانون الاحزاب السياسية في تحقيق الوحدة الوطنية في العراق بعد ان شهد العراق خلال فترة الانتقال من الحزب الواحد الى التعددية بعد عام ٢٠٠٣ حالة من الفوضى السياسية فيما يتعلق في انتشار واتساع الظاهرة الحزبية بشكل غير مقنن اثر في الوحدة الوطنية.

Abstract

The search is a statement or clarification of the effect of the reaction of the law of political parties in the achievement of national unity in Iraq after Iraq witnessed during the period of transition from one party to pluralism after 2003 a state of political chaos in relation to the spread and breadth of the party phenomenon in an unregulated effect in the unit National.